سياسة أردوغان ومعنى النظام الرئاسي التركي الجديد

نبي ميش، علي أصلان
باحثان سياسيان

ملخص

يُعدّ رجب طيب أردوغان أحد أبرز القادة السياسيين الإصلاحيين الذين ظهروا مع السياسات التنموية التي جعلته من أهم القادة، بل والأكثر تأثيرًا في تاريخ تركيا الحديث. إن ما جعله شخصية مهمة هو حقيقة أنه أدّى دورًا رئيسًا خلال المدة التي كانت تعاني فيها تركيا من أزمات سياسية كبيرة، واستطاع أردوغان التفاعل مع الأزمات بخطة إصلاحية ضخمة.

وفي خضم فترة الإصلاح التي قادها أردوغان ظهر صراع مع نظام وصاية الماضي من ناحية، ومن ناحية أخرى كان هناك صراع من أجل إعادة بناء المؤسسات من داخل السياسة. ونتيجة لنضال أردوغان نلاحظ مركزية مختلفة للحكومة؛ بمعنى أن الشعب والدولة معًا على منصة واحدة لتمهيد طريق جديد نحو الديمقراطية. وفي السياق نفسه، أدى التقدم الاقتصادي الكبير إلى التنمية في مجالات عدة.

ولا جدال أن نهج أردوغان "البنائي" نحو السلطة التنفيذية في الرئاسة سيتيح إنشاء مؤسسات جديدة. ويتألف مشروع "تركيا الجديدة" الذي يعد مركز الإصلاح بالنسبة لأردوغان من ثلاثة عوامل، هي: الاستقلال والديمقراطية والتنمية. وهناك هدفان رئيسان؛ هما: إصلاح المجتمع ومؤسساته بما في ذلك القيم المحلية، وإعادة بناء المجتمع من الداخل. في الوقت نفسه، لابد من أجل تحقيق مواطنة تعددية ديمقراطية أن يتمتع المجتمع الجديد بمؤسسات سياسية تصحيحية. هذان الهدفان لا يمكن فصل أحدهما عن الآخر.

أثّرت نهاية الحرب الباردة في العديد من الهياكل الإرشادية في الأمة التركية، فقد فقدت الجهات الفاعلة القديمة ومنظماتها خلال ذلك الوقت شرعيتها، وأصبحت مهمشة على الفور. وأدى هذا النقص في الشرعية إلى فراغ، وأصبحت قدرة الحكومة منعدمة تقريبًا. واستدعى هذا الوضع فترة انتقالية وإصلاحية طويلة. وكان لا بد من الحوار السياسي ووضعه موضع التنفيذ. لا يمكن فهم سياسة أردوغان إلا في إطار هذه

رؤية تركية
2015 - 13
147 - 133

التغيرات والتحولات الهيكلية غير العادية. وقد اكتظت هذه الفترة بظهور عدد من الشخصيات السياسية الجديدة، كما أدّت الجهات السياسية الفاعلة الأخرى في بعض الأحيان أدوارًا جديدة. بالنسبة لأردوغان، كانت أمامه مهمتان؛ أولاهما دور حزب العدالة والتنمية على أنه لاعب جديد في الحقل السياسي الذي كان عليه مواجهة طليعة النظام القديم والجهات الفاعلة التي تعاديه. وثانيتهما، كانت عليه مهمة إعادة بناء المؤسسات وإصلاح النظام من الداخل. وقد استطاع النجاح بسبب صموده في وجه الصعاب. أصبح أردوغان وبكل تأكيد السياسي الأكثر نفوذًا في الساحة السياسية. وكان انتخابه لمنصب الرئيس حدثًا مهمًّا في التاريخ السياسي التركي؛ حيث إنه رأس الحكومة أكثر من عقد من الزمان. في هذا التحليل، سوف يتم تسليط الضوء على كيفية تشكيل أردوغان الميراث السياسي الذي سيتركه وراءه، وذلك من خلال التركيز على مسيرته السياسية التي تمتد منذ أن كان رئيسًا لبلدية إسطنبول حتى رئاسته الحالية للجمهورية التركية. أيضًا سنقوم بتصنيف الرؤساء السابقين، وسنحاول الإجابة عن بعض الأسئلة المتعلقة برئاسة أردوغان: أيّ نوع من الرؤساء سيكون؟ وما رؤيته لتركيا الجديدة؟

سياسة أردوغان وإصلاح تركيا

إصلاح تركيا ورئاسة أردوغان للوزراء

كان أردوغان صاحب النهج السياسي الاجتماعي الواقعي الفريد- قادرًا على تشكيل المركز السياسي، وإعادة تعريفه في المجال العام. في النظام القديم استندت علاقات الدولة والمجتمع إلى الدولة وحدها، لذا تطلّب هذا الوضع تغيير المجتمع؛ من النهج الاستبدادي إلى الاحترام والتفاهم المتبادلين. في هذا الإطار، تطلّب نهجه دراسة ديناميات النظام السياسي القائم من خلال الكشف عن الآليات البيروقراطية التي اعتمدت عليها الطبقات المميزة في المجتمع.

وبناء على ما سبق، ظهرت الثقافة السياسية التي تتمحور حول المجتمع بصفته اتجاهًا جديدًا. وبدأت هذه الثقافة الجديدة تُستخدَم آلية للدفاع ضد الأزمات السياسية،

وتبنت "التمثيل السياسي" الاستباقي نحو تطبيع النظام السياسي. كما حولت إعادة هيكلة المجال السياسي اتجاهها نحو مجتمع متمركز في الإطار الأوسع للمنظور الاجتماعي. وهكذا، فإن المهمة التاريخية الحالية هي أن يستعيد النظام الذي سبب معاناة لأجزاء مختلفة من المجتمع الثقة التي فُقدت.

مر تطبيع أردوغان للبلاد بمرحلة صعبة، ومواجهة مؤامرات "العدو الداخلي" الذي استخدمته لبعض الوقت طليعة النظام القائمة على الأمن لتبرير وجود عدو اجتماعي وسياسي داخلي . في هذا السياق، فإن النظام الذي خلق "الآخر"، والذي صنف الجماعات إلى مجموعات: الحركات الإسلامية، والأكراد، والعلويين، والأقليات غير المسلمة –بفضل جهود أردوغان– أصبح جزءًا فقط من السياسة الديمقراطية.

لا جدال في أن أردوغان كان عازمًا على عملية السلام وإيجاد حل للقضية الكردية. وقد بدأ البحث عن حل مع انتهاء حالة الطوارئ، وامتد ليشمل الحق في التعليم باللغة الأم، والتوصل إلى حل نهائي لمشكلة حزب العمال الكردستاني من خلال إنشاء إطار قانوني لهذه المسألة. وعلاوة على ذلك كانت هناك معضلة أخرى، وهي أن عقلية الدولة القومية القديمة في السابق أنشأت نظامًا مجتمعيًّا بتسلسل هرمي، خلق "الآخر" على أساس الهويات العرقية والدينية والثقافية. ومن أجل تغيير هذا النظام غير المبرر الذي يفضل بعض مواطنيه على آخرين منهم. لم يتوان أردوغان عن العمل من أجل إقامة مجتمع يتساوى فيه الجميع. ويتضح هذا جليًّا في عودة حقوق الأقليات غير المسلمة. لذا يمكن للمرء القول –بالنظر إلى هذه التغييرات–: إن أردوغان مستعدّ لتحمل المخاطر كافة لتحقيق الأهداف المرجوة. يشير أردوغان في خطبه إلى أهم الإنجازات التي أحرزها مع حزبه في مسألة الحريات وممارسة الدين في المجال العام. وقد كانت قضية حظر الحجاب في الجامعات من أبرز العوائق الرئيسة التي واجهها في السنوات الماضية. إذ لم يكن مسموحًا للنساء المحجبات الدخول إلى أي من مؤسسات الدولة، ولم يسمح لهن بالتدريس. لذا قضى أردوغان –من أجل وضع حدّ لهذا الظلم، ووضع حدّ لهذا التمييز– سنوات طويلة من أجل التوفيق بين مؤسسات الدولة والمجتمع بشأن هذه المسألة. لم يرفع أردوغان الحظر غير القانوني عن ارتداء الحجاب من الجامعات فقط، بل قام أيضًا بفتح الطريق أمام المحجبات للعمل في المؤسسات الحكومية والعامة.

ومن أبرز أساليب أردوغان في درء الهجمات ومواجهة الأزمات السياسية وضع إرادة الشعب في الصدارة. وقد مكن هذا من تعزيز قوة الإرادة الشعبية ضد الظلم والأزمات مع المعارضة. كانت هناك أيضًا محاولات للإطاحة بأردوغان، منذ بداية حياته السياسية، فقد شهدنا محاولة في عام 2008 عندما قام النائب العام أو جنرال المحكمة العليا بمحاكمة حزب العدالة والتنمية بزعم أنه "حزب تحول إلى مركز مناهض للعلمانية"، وتم رفع قضية لإغلاق الحزب. في تلك الأثناء، جمع أردوغان قواه واستطاع حشد التأييد العام ضد مثل هذه الادعاءات من داخل الحزب وخارجه.

وحدث نحو هذا مرة أخرى في عام 2013 عندما اندلعت احتجاجات غازي بارك، فإن أردوغان، وحزبه، وأنصاره من الناخبين وقفوا يدًا واحدة لـ"احترام الإرادة الوطنية" ومساندتها، واستفادوا من الدعم الشعبي الذي يتمتع به الحزب. إن الخبرة التي اكتسبها من هذه الأزمات كانت أيضًا مفيدة في عملية 17 ديسمبر 2013، وعملية انقلاب المدعي العام، وهو ما أدى على المدى البعيد إلى فوز أردوغان في المعركة.

تأثير أردوغان في السياسة الدولية

هذا النوع من النجاح الذي أحرزه أردوغان في كل من السياسة الداخلية والخارجية يظهر قدرته على فرض أسلوبه الخاص في القيادة، وفي الوقت نفسه فإنه يعلم كيفية التأثير في منطقة الشرق الأوسط والعالم الإسلامي من خلال تقديم نموذج حزب العدالة والتنمية . فقد نجح حزب العدالة والتنمية بسرعة في تقديم نفسه نموذجًا للعالم الإسلامي وعملية التحول نحو الديمقراطية. وعلى الرغم من التدخل السلبي للغرب في العالم الإسلامي، وقف رجب طيب أردوغان بكل قوة إلى جانب الشعوب ضد المتآمرين ومؤيديهم الغربيين.

وبما أن أردوغان شخص يتمتع بالثقة بالنفس ولا يُخفي سياسته، فقد وقف دائمًا في وجه الظلم الذي يقع في الساحة الدولية. فتجاوب مع أزمات دولية، مثل الصومال وميانمار وغزة وغيرها، وأظهر دور تركيا على أنها اليد التي تقدم المساعدة، والتي تقوم بدور "الوسيط". ويتضح ذلك في "دبلوماسية الضمير" لأحمد داود أوغلو التي يتم تطبيقها في الداخل والخارج على حد سواء. أيضًا عندما عارض الشعب المصري زعيمه حسني مبارك، كان أردوغان أول زعيم يطالبه بالتنحي. واختار أردوغان في موضوع غزة والانتهاكات التي ترتكبها إسرائيل "تسليط الضوء" على الظلم، واستخدم "السياسة القائمة على الأخلاق" بدلًا من السياسة الواقعية التي ينتهجها آخرون. كما بذل كل ما في وسعه لخلق إطار معياري من أجل تحقيق "رؤية السلام العالمي" القائمة على الأخلاق والتفاهم في المحافل الدولية. وقد شجع أردوغان الزعيم المؤثر في جميع أنحاء العالم الإسلامي دائمًا على الاعتدال ونبذ التطرف، كما أكد باستمرار أن الإسلام فوبيا يعدّ جريمةَ كراهية يجب أن تنتهي. ومن ثَمّ جعلت السياسةُ الخارجية الواعية لتركيا المجتمع العالمي يستجيب، ويتخذ الإجراءات الضرورية عند اللزوم . كل هذه الخصائص في نهج أردوغان توضح "الرؤية القادمة" لمستقبل تركيا، وتبين أن أردوغان يريد أن يترك ميراثًا للأجيال القادمة، ويريدها أن تحذو حذوه.

رئاسة أردوغان البناءة

مع الانتقال إلى النظام المتعدد الأحزاب في الحياة السياسية التركية، تأسست علاقة راسخة في الأنظمة السياسية الديمقراطية الحديثة بين الدولة والمجتمع. فتح هذا التطور -حيث أصبحت السياسة الحديثة جزءًا أصيلًا من السياسة التركية- الدولة أمام جميع الفئات المجتمعية، وجعل الدولةَ تقف على مسافة واحدة من الفئات المجتمعية كافة، وجعل أصحاب الوصاية

الكمالية، الذين استولوا على الدولة، في حالة من التذبذب وعدم اليقين. ونتيجة لفقدان سيطرتهم على الدولة، أنشأت النخب الكمالية والقوى الاجتماعية نظام وصاية جديد "متوافق" مع النظام الديمقراطي في مواجهة التغيير المجتمعي. وبناءً عليه، فإن النفوذ السياسي للإدارات التي جاءت إلى السلطة من خلال انتخابات نزيهة سيكون وفقًا "لخطوط حمراء". فقد جعل نظام الوصاية المبادئ وتوزيع القوى المجتمعية تنبثق عن الهوية الكمالية وتعلو على متطلبات التحول المجتمعي.

وقد أدّى مكتب الرئيس دورًا مهمًّا في الصراع بين القوى الكمالية والمناطق المجتمعية الطرفية، كما كان لدستور عام 1961 دور حاسم في إنشاء نظام الوصاية، فأصبحت الرئاسة جزءًا مهمًّا من السلطة التنفيذية عن طريق تقسيم السلطة التنفيذية إلى قسمين. إنّ انتخاب البرلمان لرئيس الجمهورية جعل من الممكن لنظام الوصاية (وخصوصًا الجيش: "حارس النظام") فرض مرشحه على أعضاء البرلمان المنتخب شعبيًّا. لذا عندما تُؤخَذ بعين الاعتبار مكانة الرئيس الحساسة بالنسبة لنظام الوصاية كلاعب سياسي، فإن مكتب الرئيس لم يكن محايدًا، ولا رمزيًّا، فقد انحاز مكتب الرئيس إلى جانب نظام الوصاية الذي سيطر على الإدارة المنتخبة وأشرف عليها، وكان الرئيس يخضع لمساءلة نظام الوصاية .

والرئيس في تركيا فاعل سياسي يتدخل في العملية السياسية عندما يتطلب الأمر. ومع ذلك كان الدور الذي تؤدّيه الرئاسة عرضة للتغيير بسبب الصراعات السياسية التي وقعت بين نظام الوصاية والقوى المجتمعية المعارضة. لذا مهّد هذا الوضع المتذبذب للرئاسة الطريقَ للتحول الديمقراطي في البلاد. وإذا أردنا تصنيف مكتب الرئيس من انتقال تركيا إلى نظام متعدد الأحزاب، من حيث المواقف التي يتخذها هذا المكتب بشأن العلاقات بين الإدارات التي وصلت إلى السلطة والوصاية وموقفه السياسي– فإننا سنقابل أربعة أنواع من الرؤساء.

مع الانتقال إلى النظام المتعدد الأحزاب في الحياة السياسية التركية، تأسست علاقة راسخة في الأنظمة السياسية الديمقراطية الحديثة بين الدولة والمجتمع

الرئيس السلبي

أول هذه الأنواع هو الرئيس السلبي. ويمكن ذكر حالتين هيكليتين توضحان الرئيس السلبي: أولًا لابد من وجود بيئة سياسية يكون تدخل الجهات الفاعلة غير السياسية (الجيش) فيها مشروعًا نسبيًّا، وتأخذ السياسة الديمقراطية المقعد الخلفي، وتكون السياسة الأمنية في الصدارة. في هذه البيئة، بطريقة موازية للجهات الفاعلة السياسية المدنية، لا يؤدّي الرؤساء أي دور مركزي في السياسة. وفي الوقت نفسه، ينبغي تأكيد أن المؤثرين في الرئاسة هم أعضاء في الجيش. هذا الوضع يعيد قصر (تشنقايا) أساسًا إلى الثكنات، ويعني أن القصر يسير على خُطا الجيش، ويأتي بعده.

عمل الرئيس الثامن تورغوت أوزال خلال الفترة التي حدث فيها انفتاح تركيا على العالم الخارجي، وحدثت في عهده تغيّرات جذرية في الحياة السياسية التركية، وكذلك في السياسة الدولية (1989-1993)، ويمكن وصفه بأنه رئيس إصلاحي

هذه النقطة الشرطية التي تجعل الرئيس سلبيًّا قصيرة وضيقة، مثل المسافة بين الوصاية والسياسة. لتوضيح هذا، ينبغي أن يُعلَم أنّ الرئيس ليس ملزمًا بتحمل أي مسؤوليات بسبب وجود درجة كبيرة من الانسجام الأيديولوجي بين الإدارة المنتخبة ونظام الوصاية من حيث الميل السياسي؛ لذا فإن وجود هذا الانسجام الأيديولوجي، من خلال تفعيل قوى الوصاية يسد الفراغ السياسي. ولأن الإدارة المنتخبة لا تعارض نظام الوصاية بطريقة شاملة ومنظمة، لا يقوم الرئيس باتخاذ خطوات حاسمة لحماية النظام. وهذا يعني أن الرئيس السلبي يُلاحظ عندما لا تظهر حالات حماية النظام السياسي أو مواكبة الوضع الراهن.

رئيس الوضع الراهن

أما النوع الثاني من الرؤساء، فهو رئيس الوضع الراهن. هناك أيضًا ظرفان من الظروف الهيكلية التي تعمل على ظهور هذا النوع من الرؤساء: أول هذه الشروط هو أن تصبح للسياسة الديمقراطية أولوية على السياسة الأمنية. في هذه الحالة، ستصبح أنشطة الجهات الفاعلة غير السياسية، مثل الجيش، محدودة. وسيصبح الرئيس بصفته قوة مدنية لاعبًا أساسيًّا في حماية الوصاية الكمالية، وسيناضل من أجل استمرار الوضع الراهن.

والشرط الثاني هو ميل الاختلاف الأيديولوجي بين الوصاية والإدارة المنتخبة إلى الانقسام. ويدل هذا على أن الكمالية مركز سياسي. وكما ذكر سابقاً، فإن هيمنة السياسة الديمقراطية جعلت من الصعب على الجيش التدخل مباشرة في السياسة، وإن تعيين رئيس وجعله في الصدارة، وضع على عاتقه مسؤولية حماية الوصاية بصفته قوة مدنية.

في الختام، مر علينا رؤساء الوضع الراهن في الفترة التي تلت الحرب الباردة، عندما أصبح الاستقطاب بين اليسار واليمين بلا معنى، وبدأت السياسة التركية تشهد صراعات بين الوصاية الكمالية والمعارضة الكردية والإسلامية. كان سليمان ديميريل، في الفترة 1993-2000 الرئيس التاسع، وأحمد نجدت سيزر 2000-2007 الرئيس العاشر، أبرز الأمثلة على هذا النوع من الرؤساء.

الرئيس الإصلاحي

النوع الثالث من الرؤساء هو الرئيس الإصلاحي. ويظهر هذا النوع من الرؤساء في الوضع السياسي الذي تحاصر فيه موجة من التحول المجتمعي نظام الوصاية، وتجبره على الإصلاح. ويُظهر الرئيس الإصلاحي هشاشة مكانة الرئيس في سياسة البلاد، ويتخذ موقفًا مناهضًا للوصاية في علاقتها بالإدارة المنتخبة. وقد لوحظ أن الرؤساء الإصلاحيين عندما يصبحون جهات فاعلة في برلمان قوي يعملون بشكل مستقل عن اقتراحات القائمين على نظام الوصاية،

ويستمدّون سلطتهم وشرعيتهم من الشعب، لا من الوصاية، ويؤدّون دورًا موازيًا في السلطة التنفيذية بمراعاة مطالب التحول المجتمعي في مواجهة الوصاية. يحدث هذا الدور من خلال العمل بالتعاون مع الإدارة المنتخبة، بهدف تقليص دور الوصاية وإجبارها على التراجع.

عمل الرئيس الثامن تورغوت أوزال خلال الفترة التي حدث فيها انفتاح تركيا على العالم الخارجي، وحدثت في عهده تغيّرات جذرية في الحياة السياسية التركية، وكذلك في السياسة الدولية (1989–1993)، ويمكن وصفه بأنه رئيس إصلاحي. ففي عهده عَرقلت سلطةُ الوصاية ونفوذها دور أوزال الإصلاحي بشكل كبير. أما الرئيس الحادي عشر عبد الله غول وهو رئيس إصلاحي أيضًا، فقد تولى منصب الرئيس عندما بدأ نظام الوصاية يفقد قواه، وينسحب من مواجهة الديمقراطية. هذه الفترة –بين الأعوام 2007 و –2014 هي فترة انهيار الوصاية، وبدء ترسيخ السياسة الديمقراطية في الحياة السياسية التركية.

الرئيس البنّاء

أما النوع الرابع والأخير من الرؤساء فهو الرئيس البنَّاء، الذي اختاره الشعب، ويمكن وصف الرئيس الثاني عشر رجب طيب أردوغان بالرئيس البنَّاء. وصل أردوغان إلى مكتب الرئاسة عندما أوشك مناخ الصراع السياسي مع نظام الوصاية على نهايته. وقد تطورت السياسة من الصراع بين الوصاية والمعارضة المجتمعية إلى نقطة الدخول في فترة البناء الاجتماعي من خلال التفاعل بين الجماعات الاجتماعية المختلفة. وهكذا، فإن رئاسة أردوغان ستغطي فترة إعادة بناء الحياة السياسية، وإضفاء الطابع المؤسسي عليها. كما أن أردوغان هو أول رئيس ينتخبه الشعب مباشرة. هذه الحقيقة ترفع الشرعية السياسية والمسؤولية التنفيذية لأردوغان إلى مستويات عالية.

ومن خلال تحويل مكتب الرئيس من الناحية العملية عن طريق استخدام كل من الولايات الرئاسية فإن أردوغان سيجبر تركيا على التحول نحو النظام الرئاسي. وبهذه الطريقة ستتحول الرئاسة خلال حكم أردوغان من مكتب "رمزي" إلى مؤسسة فاعلة في إدارة البلاد. وسينخرط مكتب الرئيس خلال فترة أردوغان في النضال فكريًّا ومؤسّسيًّا لبناء "تركيا الجديدة" .

"تركيا الجديدة" في أثناء ولاية الرئيس أردوغان

ستشير الفترة التي يتولى فيها أردوغان الرئاسة إلى بناء "تركيا الجديدة". وستضع "تركيا الجديدة" نصب أعينها أهدافًا لبناء ذاتها ولاسيما من حيث الأهداف السياسية العالمية . تهدف إدارة حزب العدالة والتنمية بقيادة أردوغان إلى تحقيق الاستقلال العسكري والاقتصادي في البلاد في إطار "تركيا الجديدة". ومن أجل تحقيق ذلك، يأتي في مقدمة الأولويات زيادة القدرات المؤسسية والعسكرية للبلاد، وتحقيق التقدم الاقتصادي. كما أنه من أجل الارتقاء بالقدرات المؤسسية المادية في البلاد– لابد من إقامة نظام عادل وديمقراطي. لهذا يتعين على الشعب أن يقوم بدوره، وأن تُرسَّخ الروابط القوية والصحية بين الدولة والشعب. لذا تبذل جهود كبيرة لوضع حد للقطيعة بين

إرادة الدولة والشعب، وللاستفادة من قوى الشعب، وجعلها يسهم في قوة الدولة. وخلاصة القول أن فترة البناء الذاتية التي وضعت إطارًا لمشروع سياسي يحتوي على الاستقلالية، والتنمية، والديمقراطية، في "تركيا الجديدة"- ستستمر من حيث توقف هذا المشروع.

وبالاصطفاف حول هذه الأهداف والبحث عن ذات جديدة، تهدف "تركيا الجديدة" إلى تحويل الهياكل السياسية الحالية وتغييرها. إنها مرحلة ما بعد الكمالية بهدفها المتمثل في الديمقراطية، مرحلة ما بعد التغريب بهدفها المتمثل في الاستقلال، ومرحلة ما بعد (وستفاليا) بهدفها المتمثل في الوحدة السياسية الجديدة والمؤسسية اللازمة لتشكيل الأرضية الصلبة للهدفين السابقين. وبينما الهدف الأساسي المتمثل في الديمقراطية يكمن في خلق كيان سياسي جديد، فإن هناك سعيًا لتوحيد منطقتها وتحويلها من خلال توسيع مفهوم حدود الدولة القومية (الويستفالية) في خضم هدفها المتمثل في إضفاء الطابع المؤسسي. وبهدف تحويل نفسها ومنطقتها عن طريق خلق كيان سياسي ووحدة سياسية جديدين- تعمل تركيا أيضًا على تغيير السياسة العالمية التي تتمحور حول الحضارة الغربية وتنظيم السياسة الدولية. يُعرف التحول في السياسة العالمية بأنه تحول السياسة العالمية الأحادية الحضارة والاستبعادية إلى تعددية حضارية وتعددية ديمقراطية. في نهاية هذا التحول الوطني والإقليمي والعالمي المتشابك، سوف تستمر محاولة تقديم ذات جديدة، ونظام عالمي جديد.

أمة ما بعد الكمالية

ظل هدف "تركيا الجديدة" على جدول أعمال إدارة حزب العدالة والتنمية بقيادة أردوغان منذ البداية. فمن جهة، حاولت إدارة حزب العدالة والتنمية تقليص نظام الوصاية وتحجيمه، ومن جهة أخرى اتبعت سياسة إعادة ملء الفراغ، الذي نجم عن الإطاحة بالوصاية، بمشروع المحافظين الديمقراطيين. في الوضع الحالي بدأت حدود "الأمة" تتضح من جديد، بطريقة موسعة، من خلال المزج بين الماضي الحضاري والسياسة الديمقراطية. وفي هذا السياق، أُعيدَ تعريف العديد من الظواهر المجتمعية، التي وُصفت بالاستبعادية، والتي قسمت المجتمع في تركيا القديمة بطريقة أكثر شمولية، وتصالحية. على سبيل المثال، أُعيد تعريف القومية، التي تقزمت في مجرد العرق التركي. وبناء عليه، أُعطي شكل جديد لمجتمع سياسي يتجاوز الانتماء العرقي، ويتمحور حول مفهوم "التركية Türkiyelilik " (هوية الدولة الإقليمية)، الذي يركّز على الوطن والانتماء المشترك بين مختلف الجماعات السياسية والعرقية والدينية في المجتمع التركي.

والعلمانية أيضًا، كانت قد عُرِّفت بطريقة سلبية على أنها ضد الدين، وجاء تعريفها الإيجابي آليةً تحترم المعتقدات الدينية والآراء المختلفة في العالم، وتسمح بالتفاعل بين مختلف وجهات النظر على أرضية مشتركة.

بالطبع، سيؤدّي اقتراح المفاهيم الجديدة دورًا رئيسًا في بناء المجتمع، وقد رافق هذا وضع تصور جديد للظواهر المجتمعية التي خلفتها تركيا القديمة. في هذا السياق، جاءت رؤية حزب العدالة والتنمية لتوسيع

حـدود الأمـة إلى الصـدارة. وكانـت العدالة أحد المفاهيم الأساسـية في سياسة المحافظين الإسـلاميين، وبصفـة عامـة تحقيـق المطالب المجتمعية. ولتحقيق ذلك، اتُّخذت خطوتان: أولًا أعيـدت الحقـوق السياسـية للجماعات العرقيـة والدينية التي اسـتبعدت خلال فترة الوصايـة. وثانيًـا، مـن الناحيـة الاقتصادية، كانـت هناك محاولـة لإعادة توزيـع الثروات بطريقـة أكثـر عـدلًا، وارتفعـت المسـتويات المعيشـية للمناطـق المحرومـة اقتصاديًّـا في المجتمـع. كما ظهـر مفهوم التنميـة من حيث الحفاظ على معايير الحيـاة التي ارتفعت لدى الطبقـة الوسـطى، التـي تعـد محـرك حـزب العدالـة والتنميـة. وبهـذه الطريقـة، الفئات التـي كانـت مسـتبعدة مـن المجتمـع عادت مـرة أخـرى في شـتى الاتجاهات؛ السياسـية والثقافية والاقتصادية.

وبـما أن طبيعـة السياسـة الحديثـة قابلـة للتحول وعدم الوضوح، فإن هذه المكاسـب ليسـت مطلقة؛ وسيسـتمر التغير الاجتماعي والتحـول في البـلاد. وهـذا يجعـل أردوغان يواجه بعض المشـكلات بصفته رئيسًا خلال فترة البناء.

بطريقـة مماثلـة، تحـدث تغـيّرات لفئـات مـن المجتمع تتحرك من الأطـراف إلى المركز وتنضم إلى الأمة. هذه الفئات، في الغالب من ناخبي حزب العدالة والتنمية الذين يشكلون غالبية المجتمع، وقد بدأوا في إظهار خصائص الطبقة الوسـطى العالمية. وسـيجد أردوغان وحزب العدالة والتنمية جماهير عريضة تتغير ثقافيًّـا، وتصبـح أكثـر فردية. وسـيجبر هذا الوضـع حزب العدالـة والتنمية على التحرك بمهمة إعادة بناء المجتمع، ومراجعة الخطاب السياسي الحالي على أسـاس المقارنة مع تركيا القديمة، وتطوير لغة سياسية جديدة.

من الضروري أيضًا إنهاء الاسـتقطاب في البـلاد من أجـل "تركيا الجديـدة"، حيث إن الهـدف هو بناء ذات اجتماعية وهوية جديدة. وليس هناك أدنى شك في أن معارضي حزب العدالـة والتنميـة، ليـس لديهـم أي سياسـة إيجابية، وسوف تستمر إستراتيجيتهم لعرقلة التوسـع في مشروع المحافظين الديمقراطيين

في المجال الاجتماعي عن طريق استنساخ الاستقطاب المجتمعي. ومع أن إدارة حزب العدالة والتنمية لديها القدرة على اتخاذ الخطوات اللازمة للتحويل التدريجي للعلاقات من "العدو" إلى "المنافس". إلا أن هذه الخطوات يجب أن تلبي المطالب الاجتماعية للمعارضة، التي يحتاج حزب العدالة والتنمية إضافتها إلى هيكله والوفاء بها. كما أنها تتطلب أن تكون خطوات سياسية تهمش الاستقطاب الحالي (والجهات الفاعلة التي تحرض على الاستقطاب)، وتجعلها غير فاعلة عن طريق دفع هذا الاستقطاب إلى الأطراف.

ونقول باختصار: إن "تركيا الجديدة" ستحقق الموضوعية الاجتماعية التي تحمي اختلافات المجتمع على نطاق وطني، وتقوم على المبادئ الأخلاقية والسياسية المشتركة. وعلى المستوى الأساسي، فإن هذا يعني نهاية التركيبة الاجتماعية لتركيا القديمة ذات "التجمعات" المغلقة سياسيًا، وظهور مجتمع قائم على المبادئ الأخلاقية والسياسية المشتركة. يعدّ بناء الموضوعية الاجتماعية الجديدة الركيزة الثانية التي يعتمد عليها هدف حزب العدالة والتنمية نحو الديمقراطية، (الأولى كانت انسحاب الوصاية). إن الحديث جرى عن "تركيا الجديدة" على أنها الهدف من الموضوعية الاجتماعية الجديدة التي ستصبح في النهاية حقيقة، وتتوج بدستور جديد ومؤسسات أكثر ثباتًا.

الوحدة السياسية ما بعد (ويستفاليا)

ثانيًا، اتُّخذت خطوات مهمة لبناء وحدة سياسية ما بعد ويستفاليا. قامت السياسة الخارجية القديمة على الوحدة السياسية وفقًا للهوية العلمانية القومية. وكان هناك بعدان لهذه السياسة. أولًا بداية جرى تحجيم العلاقات مع المنطقة. وقد أسهم ذلك في تفتيت المنطقة في أعقاب سقوط الإمبراطورية إلى مناطق متعددة ذات سيادة. وبهذه الطريقة، تراجع التراكم الاجتماعي والحضاري للتجارب التاريخية المشتركة، والذي تجاوز العلاقات الدولية. وعمليًا على أرض الواقع، ضعفت العلاقات الاقتصادية والثقافية مع دول المنطقة. في نفس الوقت، أدى هذا الوضع إلى تنفيذ السياسة الثقافية الاستبعادية التي كانت تقوم على التنفير من المجتمعات الإقليمية .

ثانيًا، كان هناك تحسّب لتحول البلاد تمامًا نحو الغرب على مستوى العلاقات الدولية، ومن ثَمّ عُزلت تمامًا عن المنطقة. ومن ناحية خلق هوية وطنية جديدة من خلال السياسة الخارجية ابتعدت المصالح الوطنية والسياسات الأمنية عن المنطقة. هذا الميل تجلى في عدم الانخراط في السياسة

تحدث تغيّرات لفئات من المجتمع تتحرك من الأطراف إلى المركز وتنضم إلى الأمة. هذه الفئات، في الغالب من ناخبي حزب العدالة والتنمية الذين يشكلون غالبية المجتمع، وقد بدأوا في إظهار خصائص الطبقة الوسطى العالمية. وسيجد أردوغان وحزب العدالة والتنمية جماهير عريضة تتغير ثقافيًا، وتصبح أكثر فردية

الإقليمية، وإذا حدث انخراط في الشؤون الإقليمية، كان الحياد سيد الموقف في أي نزاع في المنطقة.

وفي مواجهة السياسة التركية القديمة، حيث إعادة دولة (ويستفاليا) القومية– وضعت إدارة حزب العدالة والتنمية سياسة "تصفير المشكلات مع الجيران" موضع التنفيذ. وكانت هذه السياسة خطوة كبيرة نحو اكتشاف التراكم الاجتماعي والحضاري الذي تجاوز العلاقات الدولية في المنطقة، والذي حاولت تركيا القديمة محوه. ومن خلال إحياء العلاقات الاجتماعية على المستوى الإقليمي، كان هناك هدف التخلص من مركزية العلاقات الدولية التي تجعل المجتمعات غريبة بعضها عن بعض. وفقًا لذلك، أكدت الخطابات السياسية التاريخ المشترك، وتجلى ذلك في السياسة العملية ولاسيما إزالة تأشيرات الدخول، ودعم الأنشطة الثقافية والاقتصادية للجهات الفاعلة من غير الدول، وزيادة التبادل التجاري، والتدفق البشري.

وقد لوحظت أيضًا زيادة كبيرة في الاهتمام بالمنطقة على المستوى الدولي. وتشكلت السياسة الخارجية، من خلال الهوية المحافظة الديمقراطية، وانخرطت في المنطقة، واتخذت مواقف في نزاعات المنطقة، ووقفت إلى جانب شعوبها، مع أن هذه العلاقات نُفِّذت بطريقة مختلفة عن وضع العلاقات الدولية التقليدية التي صنعت الدولة القومية، والتي تتعارض مع الفكرة الحديثة للسيادة. وخير مثال على ذلك إجراء اجتماعات مشتركة بين وزارات دول المنطقة.

وصلت السياسة الخارجية الإصلاحية لـ"تركيا الجديدة" ذروتها خلال فترة الربيع العربي. فوقفت تركيا إلى جانب مطالب الشعوب بالديمقراطية علنًا ضد الأنظمة الاستبدادية. وعلى الرغم من أن هذه المحاولات الإصلاحية لم تؤت ثمارها إلى حد كبير، إلا أن هياكل الدول القومية تكبدت أضرارًا بالغة. ومرت الدول التي قامت بعد رحيل المستعمرين الأوروبيين من دون مراعاة الحقائق الاجتماعية أو الجغرافية، مثل ليبيا واليمن وسوريا والعراق بمراحل تشتت وانقسام. وفي خضم فراغ السلطة الذي حدث في المنطقة، بدأت تنظيمات سياسية غريبة في الظهور، مثل الدولة الإسلامية في العراق والشام (تنظيم داعش). ولكن في التحليل الحالي، يلاحظ أن عدم وضوح الرؤية والانهيار المؤسسي بالمنطقة تسببا في حدوث مشكلات أمنية خطيرة لتركيا.

لذا ستواجه "تركيا الجديدة" مشكلات بسبب توقف الإصلاح، بعد تغير اتجاه رياح الربيع العربي. في هذا السياق، من الضروري التواصل مع دول المنطقة ودعم الشعوب، بتقديم الدعم المعنوي والمادي. وبالمثل، لابد من زيادة القدرة المادية للبلاد، ومراجعة البنية التحتية المؤسسية بطريقة تتناسب مع "تركيا الجديدة"، ومثلها العليا في السياسة الخارجية. كما أن هناك حاجة ملحة وجذرية لإعادة تشكيل المؤسسات السياسية والعسكرية القديمة في تركيا القديمة، وكذلك أجهزة المخابرات التي كانت تركز على حماية نظام الوصاية والوضع الراهن؛ لتتماشى مع أهداف السياسة الخارجية النشطة والإصلاحية.

نظام ما بعد الغربي الدولي

وأخيرًا، انخرطت إدارة حزب العدالة والتنمية بقيادة أردوغان في البحث عن نظام ما بعد الغربي الدولي. في السابق كانت تتشكل أولويات السياسة الخارجية، وكذلك مصالح البلاد من خلال مراعاة مصالح الغرب. وقد أسهمت تركيا بقوة في الحضارة الغربية. وهذا يعني أن عدم المساواة، واستبعاد المجتمعات غير الغربية غير مقبول.

ومع أن"تركيا الجديدة" ترفض عالمية الحضارة الغربية الحديثة في العالم اليوم، إلا أنها تعتنق فكرة تعدد الحضارات؛ لذا هناك دعوة لإعادة هيكلة النظام الدولي الراهن والمؤسسات التي تشكلت وفقًا لعالمية الحضارة الغربية إلى نظام جديد يراعي تعدد الحضارات، وبطريقة ديمقراطية تعددية، وترى أنه من الضروري إجراء إصلاحات على هيكل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. لذا فإنه من أجل تحقيق هذا الإصلاح لابد من الأخذ في الاعتبار تعدد الحضارات.

في الوقت نفسه، من خلال تأكيد أن تركيا تجمع على حد سواء بين الحضارتين الغربية والإسلامية خلال هذه الفترة، فإن تركيا تعدّ "دولة مركزية". ولم يكن هناك هدف شرير من التواصل ومد الجسور بين الحضارات من خلال وجود تركيا على أنها "جسر" مع مفهوم البلد المركزي. فإستراتيجية الدولة المركزية تعني تفعيل الثروة الحضارية في البلاد كي تصبح طرفًا فاعلًا ونشطًا في الساحة الدولية. وبالتوازي، ثمّة تأكيد للمصالح الوطنية التركية، وكون تركيا دولة مستقلة. وبهذه الطريقة، فإن "تركيا الجديدة"، تأخذ بعين الاعتبار أنها دولة مركزية، عليها المشاركة في بناء نظام دولي ديمقراطي تعددي.

بطريقة مماثلة، كان يجب على أولئك الذين يبحثون عن الديمقراطية في العالم الإسلامي النضال ضد "الوصاية الليبرالية". في العالم الإسلامي، هناك محاولة لعرقلة بحث الحركات الإسلامية التي فازت بالديمقراطية بسبب تعثر الأنظمة العلمانية المستبدة. وفي هذا السياق تُرفَض الديمقراطية القائمة على الأسس الاجتماعية والمبادئ الأخلاقية والسياسية. كما أن من المفترض أن تكون القيم الأخلاقية والسياسية الخاصة بالحضارة الغربية (الليبرالية الديمقراطية) عالمية، يُنظر إليها على أنها عناصر بناءة لدول أخرى. وبهذه الطريقة هناك محاولة لتهميش الفاعلين السياسيين الذين يمارسون السياسة من خلال القيم الإسلامية والمحلية. وقد وجهت اتهامات إلى أردوغان "بالديكتاتورية" عندما بدأ الربيع العربي في الفوز السياسي، ولاسيما مع نجاح إدارة حزب العدالة والتنمية من خلال تأكيده القيم المحلية، وتنفيذ المشروع الديمقراطي المحافظ في "تركيا الجديدة". إن البحث عن الاستقلال عن الغرب يعكس الرغبة في بناء منصة مجتمعية تقوم على المساواة في العلاقات بين الحضارات والشراكة على المستوى العالمي. ومع ذلك، لا يتم قبول الحضارات غير الغربية على قدم المساواة من قبل القوى الغربية، كما أن هناك محاولة لتحييد ماهو غير غربي من خلال تصويره بأنه "مستوحش".

وباختصار، هناك محاولة لعرقلة بحث "تركيا الجديدة" عن نظام دولي تعددي ديمقراطي، الذي يعد أحد أهم ركائزها، عن طريق سياسة ما بعد الاستعمار والوصاية الليبرالية. لذا فإن أهم نضال سياسي تقوم به إدارة حزب العدالة والتنمية بقيادة أردوغان هو نضالها ضد الوصاية الليبرالية العالمية التي أثّرت بشكل عميق في المعارضة على المستوى الوطني. وتعد بعض الأحداث مثل غازي بارك، ومحاولات انقلاب 17-25 ديسمبر لـ"الهياكل الموازية" شاهدًا ماديًّا على

ستواجه "تركيا الجديدة" مشكلات بسبب توقف الإصلاح، بعد تغير اتجاه رياح الربيع العربي. في هذا السياق، من الضروري التواصل مع دول المنطقة ودعم الشعوب، بتقديم الدعم المعنوي والمادي

سياسة ما بعد الاستعمار، وخطاب الوصاية الليبرالية التي وضعت موضع التنفيذ. عند هذه النقطة، فإن بناء "تركيا الجديدة" يعتمد على نجاح النضال القائم على السياسة العملية ومواجهة هذه التحديات. وبعبارة أخرى، يواجه تجسيد سعي تركيا لإقامة نظام دولي ديمقراطي-تعددي، تحدِّيَ امتلاك القدرات المادية المؤسسية اللازمة والقوة الخطابية.

الخلاصة

انتهى هدف أردوغان بإصلاح السياسة التركية عندما أصبح مرشّحا للرئاسة. فمن أجل تحقيق هذا المشروع التحويلي لابد من تغيير المؤسسة الأكثر أهمية في النظام السياسي التركي؛ وهي مؤسسة الرئاسة. لهذا السبب، اعترضت المعارضة الكمالية بقوة على ترشيح أردوغان. وزعمت أن أردوغان لن يكون "محايدًا"، وأنه يجرّ تركيا نحو "السلطوية". لكن الهدف من ترشح أردوغان للرئاسة كان

بناء "تركيا الجديدة"، وتحقيق أهداف الدولة والشعب. وتكرر تأييد الشعب للتغيير، بدءًا من عام 2002، حتى الانتخابات الرئاسية الأخيرة، التي أسفرت عن فوز أردوغان وذهابه إلى قصر (تشانقايا) ليكون رئيس تركيا الثاني عشر.

ومن بين الرؤساء المختلفين الذين جلسوا على كرسي الرئاسة في تركيا يلاحظ أن رجب طيب أردوغان يتمتع بملامح الرئيس "البنّاء". والسمة الأساسية التي يتميز بها الرئيس البنّاء هي قدرته على ملء الفراغ الناجم عن نهاية الصراع مع الوصاية بمؤسسة جديدة، وببناء "تركيا الجديدة".

إن البحث عن "تركيا الجديدة" مشروع سياسي حاول حزب العدالة والتنمية بقيادة أردوغان أن يحققه منذ البداية. وما يميز المرحلة التي تم الوصول إليها هو نهاية الصراع مع نظام الوصاية، وانتخاب أردوغان رئيسًا، وإدراك أن هذا المشروع مهمّ من جميع الجهات. ولكن من المؤكّد أن هناك العديد من التحديات خلال هذه الفترة التكوينية. أما على المستوى الوطني فتأتي إلى الصدارة مسائل مهمّة، مثل حل المشكلة الكردية، والضغوط الناجمة عن التحول الثقافي-المجتمعي، ومقاومة الجماعات المجتمعية العلمانية القومية واليسارية الليبرالية التي أصبحت متقوقعة، ومن ثَمّ من السهل التلاعب بها دوليًّا. وأما على المستوى الإقليمي فلا يزال خطاب الدولة القومية هو المهيمن والقاعدة، كما أن من الحقيقي أن تركيا تفتقر إلى الأدوات العسكرية والدبلوماسية والمخابراتية التي تحتاجها من أجل تحقيق المثل العليا لسياستها الخارجية. أما على الصعيد العالمي فهناك محاولات لعرقلة بحث تركيا عن مجتمع دولي ديمقراطي تعددي من قبل قوى الهيمنة الغربية لسياسة ما بعد الاستعمار، ومن خلال الوصاية الليبرالية التي تفرض مبادئها الأخلاقية والسياسية الاجتماعية على العالم غير الغربي. يعتمد مصير "تركيا الجديدة" على مدى قدرتها على مواجهة هذه التحديات.

ومن بين الرؤساء المختلفين الذين جلسوا على كرسي الرئاسة في تركيا يلاحظ أن رجب طيب أردوغان يتمتع بملامح الرئيس "البناء". والسمة الأساسية التي يتميز بها الرئيس البناء هي قدرته على ملء الفراغ الناجم عن نهاية الصراع مع الوصاية بمؤسسة جديدة، وببناء "تركيا الجديدة"

ERDOĞAN'S POLITICS AND HIS PRESIDENTIAL MISSION

NEBI MIŞ• ALI ASLAN

If we take a look at the collapse of the Western-centered world in the 1990s one can see the preceding 1945 period and onward as a sign of modern liberal political crisis wrapped around a capitalist versus communist strife which as a result created fault lines in the political atmosphere. The trauma that emerged within the groundwork of modern Turkey in its early days was so engrained that it created many political crises. To this extent the structural breaking points that were experienced in the transitional periods this opportunity laid the foundation for reformist political actors to emerge in the political scene. Recep Tayyip Erdoğan was one of the reformist political actors that emerged with breakthrough developmental policies which quickly brought him to the position of one of the most influential leaders to have ever come in the history of modern Turkey. What makes him such an important figure is the fact that he played a major role during the time when Turkey was experiencing a major political crisis and Erdoğan was able to respond with a great restoration plan. This picture reveals that the political role played by Erdoğan is reconstructing the political order in the country. Erdoğan's leadership within the restoration period represents the struggle with a tutelage regime from the past and on the other hand there is a struggle to rebuild institutions from within politics. As a result of Erdoğan's struggle we witness a centralization of government that is different in the sense that the people and state are brought together on a single platform which has rendered a new path towards democratization. In the same vein, the economic progress made much improvement along the lines towards better development. In tandem to these domestic improvements in Turkey, the country was ushered into the center of international arena as an active player in the field. Erdoğan's "constructivist" approach to executive power in the presidency will allow new institutions to be established. The "New Turkey" project that is at the center of Erdoğan's reform is comprised of three factors: independence, democracy and development. The two goals aimed at improving the society and its institutions include local values being used to reform and rebuild society from within. At the same time, in order to achieve a democratic pluralist citizenry, it is also necessary for the reformed society to pursue a rectified political agency. These two objectives are inseparable from one another.

SETA
SİYASET, EKONOMİ VE TOPLUM ARAŞTIRMALARI VAKFI
FOUNDATION FOR POLITICAL, ECONOMIC AND SOCIAL RESEARCH
مركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية
setav.org

The Making of European Foreign Fighters

By ÖMER BEHRAM ÖZDEMİR , TUNCAY KARDAŞ

This study examines the case of European foreign fighters by employing a threefold analytical framework of identity-claims, meaning-making/motives and means of radicalization.

The phenomenon of foreign fighters is highly topical and hotly debated by almost everyone including journalists, pundits, and top public officials. There are a number of vital questions to which the global society desperately and hastily seeks answers: Who are these young men and women joining the civil war in Syria? What are their motivations to fight a foreign war? What is their emergent 'hypergood'? What is the role of social media in their radicalization? How can a radicalized Muslim self be contained? This study examines the case of European foreign fighters by employing a threefold analytical framework of identity-claims, meaning-making/motives and means of radicalization. First section briefly investigates identity and motives of the European citizen fighters for joining the Syrian civil war. Second section analyzes the impact of social media in the radicalization process, the threats they pose to their home countries and the role of Turkey's borders play as a gateway into the Syrian War theatre. Last section, provides a discussion of the findings and offers a set of responses necessary to counter and withstand the tribulations of life with foreign fighters. Rather than a pedantic enquiry, this study hence also seeks to provide a set of practical answers to pressing questions above.

Read the analysis online: